E

التوزيع: عام
E/ESCWA/17/9
١٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤
ARABIC
الأصل: بالانكليزية

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة السابعة عشرة
٢٩-٣١ أيار/مايو ١٩٩٤
عمّان

البند (٨) من جدول الأعمال المؤقت

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
11 MAY 1994
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي: إعادة تشكيل هيكل برامج الاسكوا(*)

مذكرة من الأمين التنفيذي

(*) النص الحالي ترجمة للصيغة الانكليزية المنقحة لهذه الوثيقة والتي تحمل الرمز (E/ESCWA/17/9/Rev.1).

94-0240

١- نتيجة للتغيرات السريعة على الصعيدين الدولي والاقليمي، تشهد الأمم المتحدة عملية لإعادة هيكلة واسعة النطاق لأولوياتها وأنشطتها.

٢- وكانت الجمعية العامة قد اتخذت القرارين ٤٥/٢٦٤ و ٤٦/٢٣٥ بشأن «إعادة تشكيل [هيكل] الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما» والقرار ٤٨/١٦٢ بشأن «تدابير أخرى لإعادة تشكيل [هيكل] الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما». وتنص الفقرة ٦ من مرفق القرار ٤٦/٢٣٥ على أنه «ينبغي تمكين اللجان الاقليمية بصورة كاملة من القيام بدورها في إطار سلطة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي». كما اعتمدت الجمعية العامة القرار ٤٧/٢١٢ بشأن «استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة والميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣».

٣- وقد أعرب الأمين العام، في تقريره الذي رفعه، في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٩٣ الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/1993/85)، عن نيته في تعزيز دور اللجان ومساهمتها باعتبارها عامل التغيير الاجتماعي والاقتصادي على المستوى الاقليمي، مؤكدا على ضرورة أن تعمل اللجان في إطار استراتيجية تنظيمية متماسكة، وعلى الحاجة الى تحقيق اللامركزية في مجال الموارد، وعلى اسناد مزيد من السلطات والصلاحيات [إلى هذه اللجان]. وقد شرعت اللجان الاقليمية في هذه العملية تعزيزاً لدورها كمراكز للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعاون الاقليمي.

٤- ومتابعة لذلك، خوّل الأمين العام مكتب التفتيشات والتحقيقات ايفاد بعثة الى اللجان الاقليمية، بما فيها الاسكوا.

٥- وأشار فريق بعثة مكتب التفتيشات والتحقيقات في تقريره المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، الى أن هناك حاجة للتغيير لأنه «ما من شك في أن الاسكوا قادرة على انتاج عمل ذي أهمية حقيقية للمنطقة ولأن الأحداث السياسية الأخيرة في المنطقة تؤكد ضرورة أن تتصدر الاسكوا الجهود الانمائية». وخلص التقرير الى «أن الحاجة تدعو الى استعراض أساسي لبرنامج عمل الاسكوا ... تقوم به الاسكوا ذاتها بمشاركة خبرة خارجية».

٦- وباختصار، فقد أوصى فريق البعثة باعادة تقييم وهيكلة جوهريين لبرنامج عمل الاسكوا، مشدداً على أهمية ترك الهيكل الراهن الذي يقوم على أساس القطاع الى هيكل يقوم على أساس الموضوع، مما يُسهل الأخذ بنهج متعدد التخصصات في معالجة مشاكل المنطقة، على أن تتبعه إعادة تنظيم الأمانة التنفيذية وفقاً لذلك.

٧- وشرعت الاسكوا في إعادة تشكيل هيكل برامجها من خلال مشاورات داخلية أعقبها اجتماع تشاوري استمر أربعة أيام وعقد في عمّان في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير الى ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤ وحضره مديرو برامج الاسكوا وخبراء إقليميون ودوليون (أنظر مرفق هذه المذكرة).

٨- وترأس الجلسة الافتتاحية والجلسة الختامية لاجتماع التشاور الأمين التنفيذي للاسكوا. واختير بعض الخبراء لرئاسة أفرقة العمل الثلاثة. ويرد تنظيم الأعمال والتوصيات، في خلاصة أعمال اجتماع التشاور بشأن إعادة تشكيل هيكل برامج الاسكوا (أنظر مرفق هذه المذكرة).

٩- وجدير بالذكر أن حصيلة اجتماع التشاور قد ساعدت الاسكوا في تحديد الاهداف الاستراتيجية التي استندت اليها في تنقيح خطتها متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ وبرنامج عملها لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وفي وضع الخطوط العامة المقترحة لبرنامج عملها لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

١٠- ومن أجل إعادة تشكيل هيكل برامج الاسكوا، شكل الأمين التنفيذي لجنة توجيهية كُلّفت بمهمة الجمع بين الأولويات المتعددة في مواضيع مختارة، وفي الخطة متوسطة الأجل، وفي برامج العمل لفترة السنتين، وفي البرامج الفرعية المقترحة.

١١- وما إن عقدت اللجنة التوجيهية عدداً من الاجتماعات وأخذت في الاعتبار التوصيات التي انتهى إليها اجتماع التشاور حتى قدمت مقترحاتها المتعلقة بإعادة تشكيل هيكل برامج الاسكوا الى الأمين التنفيذي في الوثائق البرنامجية الثلاث التالية، التي ستنظر فيها الاسكوا في دورتها السابعة عشرة في إطار البنود ٩ و ١٠ و ١١ من جدول الأعمال:

(أ) الخطة متوسطة الأجل المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (التنقيح الثاني)؛

(ب) تعديل مقترح لبرنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥؛

(ج) الخطوط العامة المقترحة لبرنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

المرفـــق

خلاصة اجتماع التشاور
بشأن إعادة تشكيل هيكل برامج الاسكوا

مقدمـــــة

١- نتيجة للتغيرات السريعة على الصعيدين الدولي والاقليمي، أخذت منظمة الأمم المتحدة تشهـــد عملية إعادة هيكلة واسعة النطاق لأولوياتها وأنشطتها.

٢- وتشارك اللجان الاقليمية في هذه العملية لتعزز دورها باعتبارها أجهزة تعمل على تحقيق التنميـــة الاجتماعية والاقتصادية والتعاون الاقليمي. وكان الأمين العام، كما ورد في تقريره المـــؤرخ ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٩٣ والمقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/1993/85)، قد أعرب عن نيته فـــي تعزيز دور اللجان الاقليمية ومساهمتها، مؤكداً على ضرورة أن تعمل اللجان الاقليمية في إطار استراتيجيـــة تنظيمية متماسكة، وعلى الحاجة الى تحقيق اللامركزية في مجال الموارد، وعلى اسناد المزيد مـــن السلطات والصلاحيات [الى هذه اللجان].

٣- وقد شرعت الاسكوا في عملية إعادة هيكلة برامجها بعقد اجتماع تشاوري استغرق أربعة أيام فـــي عمّان وذلك من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط فبراير ١٩٩٤، وحضره مديرو برامج الاسكوا وخبـــراء اقليميون ودوليون.

٤- ولا بد لنتائج ذلك التشاور أن تساعد الاسكوا في تحديد الأهداف الاستراتيجية التي تقوم علـــى أساسها بتنقيح خطتها متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ وبرنامج عملها للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، ووضـــع الخطوط العامة لبرنامج عملها للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.

٥- وقد رأس الجلسة الافتتاحية والختامية لاجتماع التشاور الأمين التنفيذي للاسكوا. ولأغـــراض تنظيم العمل تفرّع الاجتماع الى جلسة عامة وثلاثة أفرقة عمل.

٦- وألقى الأمين التنفيذي كلمة افتتاحية بيّن فيها الحاجة إلى هذا الاجتماع والغرض منه، وخصـــص اليوم الأول للجلسات العامة التي ضمّت الخبراء المدعوّين ومديري برامج الاسكوا. وترأس الجلســـة الصباحية السيد محمد كامل محمود (مصر) فيما ترأس السيد محمود الحمصي (العراق) جلسة الظهـــر، والسيد حكمت النابلسي (الجمهورية العربية السورية) جلسة بعد الظهر.

وخلال اليومين التاليين، توزّع الخبراء وموظفو الاسكوا على ثلاثة أفرقـــة عمـــل، علـــى النحو التالي:

أولا- <u>التنمية الاقتصادية</u>

مدير النقاش/المقرر : السيد محمود الحمصي (العراق).

ثانياً- التنمية الاجتماعية

مديرا النقاش/المقرران: السيد رياض طبارة (لبنان) والسيد محمود الامام (مصر).

ثالثاً- مسائل التنمية القطاعية والمشتركة بين القطاعات

مدير النقاش/المقرر : السيد عصام الحناوي (مصر).

٨- وخصص اليوم الأخير من الاجتماع لجلسة عامة ترأستها السيدة كريمة كريّم (مصر). وخلال هذه الجلسة، تلا مديرو النقاش/مقررو أفرقة العمل الثلاثة النتائج التي توصلوا إليها والتي ترد أدناه.

٩- وقد أدلى الأمين التنفيذي ببيان ختامي ألقى فيه الضوء على المجالات التي تم تحديدها والتي تهم كل فريق من أفرقة العمل بعينه وقدم صورة متكاملة للقضايا والأولويات التي تهم المنطقة.

ألف- الجلسات العامة المعقودة في اليوم الأول (٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)

١٠- تناولت المناقشات، التي افتتحها الأمين التنفيذي، مجموعة واسعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والادارية تركزت فيما يلي:

(أ) مركز المنطقة في العالم؛

(ب) المشكلات والأولويات الاقليمية؛

(ج) دور الاسكوا؛

(د) النظرة المستقبلية الى المشكلات والأولويات التي تم أو سيتم تحديدها؛

(هـ) الدور المحتمل للاسكوا في هذه النظرة؛

(و) الاستراتيجيات التي يمكن أن تقترحها الاسكوا على الحكومات تبعاً لذلك والهيكل الذي ينبغي أن تأخذ به لتنظيم عملها.

١١- وتشمل القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تم بحثها في اليوم الأول من الاجتماع ما يلي:

(أ) التعاون الاقليمي من وجهة نظر البلدان، في القضايا موضع الاهتمام المشترك، وصولاً الى تكامل تدريجي بين الدول الاعضاء في الجوانب المتعلقة بالتنمية؛

(ب) الإستراتيجيات الإنمائية التي يمكن لبلدان المنطقة أن تنتهجها بصورة مشتركة أو فردية، سواء في مجال التخطيط الكلي أو التخطيط الجزئي، دون إغفال التطورات العالمية؛

(ج) آثار جولة اوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف على مستقبل الصناعة والزراعة في المنطقة ونتائج ذلك على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. مع التركيز على كيفية مواجهة التحدي الذي تطرحه الغات من خلال التعاون بين الدول الاعضاء؛

(د) الآثار الاجتماعية لمختلف الاستراتيجيات القطاعية وما يترتب عليها من آثار على التنمية الوطنية العامة؛

(هـ) البيئة، سواء بمعناها الواسع الوارد في جدول أعمال القرن ٢١ أو بمعناها المادي، مع التركيز على استمرارية الموارد؛

(و) تعمير وإعادة تأهيل المناطق التي تأثرت بالنزاعات المسلحة، من حيث '١' بناء الهياكل الأساسية داخل البلدان المعنية؛ '٢' وبناء الهياكل الفوقية من خلال التعاون مع المنظمات الأخرى، '٣' إعادة البناء الاجتماعي داخل المنطقة؛ وذلك بهدف إعادة إدماج السكان وتوفير سبل الكسب الآمن والمجزي لهم؛

(ز) آثار عملية السلام الجارية حاليا في الشرق الاوسط؛

(ح) نوعية الادارة العامة وشروط الخصخصة وأساليبها، والسماح للقطاعين العام والخاص بالاضطلاع بأنشطة يتمتع كل منهما فيها بميزة على الآخر؛

(ط) بالاشارة الى البند (هـ) أعلاه، مشكلة الفقر وأسبابها ومظاهرها وديناميياتها والتخفيف من وطأته؛

(ي) العلم والتكنولوجيا كجانب أساسي في التنمية المتكاملة للمنطقة؛

(ك) ضرورة مراعاة البعد السياسي عند التركيز على التنمية، وأهمية مراعاته خصوصا في تطبيق الديمقراطية والمشاركة الشعبية؛

(ل) أهمية اتباع نهج متكامل في التنمية يعكس مواطن القوة الحضارية للمنطقة ويستبعد أوجه الضعف الواضحة التي تشوب كثيراً من أشكال التنمية في بعض المناطق الأخرى؛

(م) أهمية توفر معلومات احصائية دقيقة وشاملة وغيرها من المعلومات المتعلقة بجوانب التنمية في المنطقة بالنسبة لرصد الأنشطة الانمائية والمساعدة في رسم السياسة واتخاذ القرارات؛

(ن) أهمية إنشاء آليات مناسبة لمعالجة النتائج الاجتماعية للتكييف الهيكلي، وخاصة أهمية الشركات الصغيرة والشركات المتوسطة في خلق فرص عمل مدرّة للدخل؛

(س) أهمية توفر جهاز لوضع السياسات ورصد أداء القطاعين العام والخاص.

١٢- ولدى بحث الترابط بين القضايا المذكورة والدور الذي ينبغي أن تقوم به الاسكوا في معالجتها، تراوحت مداخلات المشاركين، فيما يبدو، بين وجهتي النظر التاليتين:

(أ) رأي مؤدّاه أن تقتصر الاسكوا على عدد محدد من المواضيع حتى لاتفقد فعالية مواردها وحتى يكون لها تأثير في تلك المجالات المختارة؛

(ب) رأي مؤداه أن تواصل الاسكوا دورها باعتبارها مركز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، مع ضرورة معالجة المجالات المطلوب معالجتها أو القيام بدور رئيس في هذه المعالجة.

١٣- وسلّم المشاركون بأن التنفيذ الفعال للبديل (ب) أعلاه يتطلب موارد اضافية من خارج الميزانية. وأن من الأفضل اتباع نهج متعدد التخصصات في تنفيذ أي من البديلين. ويتحقق ذلك بانشاء أفرقة مرنة متعددة التخصصات داخل الاسكوا للاضطلاع بأجزاء مختلفة من برنامج العمل، بدلاً من النهج المتبع حاليا الذي يقوم على المعالجة الجزئية للقضايا.

١٤- وأيا كان النهج المعتمد فإنه لابد أن تكون لدى الاسكوا رؤية واضحة لطبيعة التنمية المنشودة في المنطقة، ولدورها في تحقيق هذه التنمية، على أن تكون رؤيتها لدورها رؤية واقعية وقابلة للتحقيق.

١٥- وشدّد بضعة متكلمين على أهمية تحديد المستلزمات القطاعية في عدة ميادين منها الزراعة والصناعة والنقل. وحبذوا في هذا الصدد إنشاء لجان دائمة من ممثلي الحكومات، لقطاع النقل على سبيل المثال، كوسيلة تكفل الاتصال المستمر اللازم بين الخبراء الوطنيين وبين الامانة التنفيذية للاسكوا، وتحديد الأولويات الاقليمية.

١٦- وفي افتتاح جلسة بعد الظهر، أعربت نائبة الأمين التنفيذي عن أملها في أن تتناول المناقشة دور الاسكوا في إطار الأولويات الاقليمية التي تم تحديدها، تمهيداً لاجتماعات أفرقة العمل خلال اليومين

التاليين. وقد أعربت مداخلات عدة متكلمين عن هذا الهدف. واقترح آخرون أن تسعى الاسكوا الى القيام بما يلي:

(أ) تعزيز الخدمات الاستشارية التي تقدمها الأمانة التنفيذية الى الدول الأعضاء؛

(ب) إجراء مشاورات منتظمة مع الدول الاعضاء ومع المؤسسات الاقليمية الأخرى؛

(ج) ابداء قدر أكبر من المرونة لكي تكيّف برنامج العمل بما يواكب التغيرات التي تطرأ على الأولويات؛

(د) رصد وتقييم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئة في المنطقة وتقديم تقارير منتظمة عن ذلك، استناداً الى قواعد بيانات شاملة وحديثة ودقيقة؛

(هـ) استعراض القضايا الاجتماعية - الاقتصادية التي تظهر وأن تزود الحكومات بالمعلومات بغية بلورة واتخاذ مواقف مشتركة؛

(و) توفير مبادئ توجيهية لادارة الموارد الطبيعية ووضع خطط وطنية للتنمية المستديمة؛

(ز) زيادة وعي الجمهور فيما يخص القضايا الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية؛

(ح) تشجيع الحوار بين الدول الاعضاء حول المشكلات المشتركة ووضع آليات للتعاون التقني فيما بينها وفقا للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

(ط) العمل كهيئة تنسيقية لجميع الأنشطة الانمائية للأمم المتحدة على الصعيد الاقليمي؛

(ي) تحديد القضايا التي تعالجها كل دولة من الدول الاعضاء بمفردها، واتخاذ موقف مشترك في ضوء التغيرات العالمية؛

(ك) إجراء بحوث وتحليلات قائمة على الوقائع لمساعدة مقرري السياسات في اتخاذ القرارات؛

(ل) القيام بدور منتدى لمناقشة السياسات على المستويات المناسبة؛

(م) القيام بدور منتدى للفكر العلمي الحر الذي يمكن أن يفضي الى سياسة عامة حصيفة؛

(ن) القيام بدور ناشط وايجابي في علاقتها مع الحكومات لتزويد هذه الحكومات ببدائل لتقييم المهام المضطلع بها؛

(س) جعل المصداقية والموضوعية هما السمة المميزة لعملها؛

(ع) الاعتماد على التصنيفات والمؤشرات الدولية في تقييم التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

(ف) المساعدة في إعداد التشريعات التي تعود بفائدة مباشرة على بلدان المنطقة؛

(ص) رصد الخطط والصناعات الوطنية وعلاقاتها بالاستراتيجيات العالمية.

١٧- ولدى تلخيص المناقشات، استرعت نائبة الامين التنفيذي الانتباه الى مهام الاسكوا التي أشار اليها المتكلمون في أثناء ذلك اليوم وذلك على النحو التالي:

(أ) العمل كمدخل استراتيجي الى الحكومات؛

(ب) تعزيز الوعي في المنطقة بالقضايا الجوهرية؛

(ج) استرعاء انتباه حكومات الدول الأعضاء الى التطورات التي تجري في المنطقة أو خارجها، بغرض معالجة المسائل التي تتصل بهذه الحكومات؛

(د) رصد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وتنفيذ السياسات التي صدر تكليف بها او المتفق عليها، والتطورات السياسية في المنطقة وخارجها وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة تطبيق الديمقراطية؛

(هـ) العمل كحافز على توفير أحسن القدرات من داخل المنطقة أو من خارجها، بما في ذلك اللجنة، لاستخدامها في معالجة المسائل التي تستلزم الاصلاح؛

(و) تعزيز بناء المؤسسات من حيث قدرة البلدان على القيام ببعض المهام، وقيام اللجنة بإدارة الموارد البشرية والمادية والمالية ادارة رشيدة تحقيقاً لهذه الغاية؛

(ز) متابعة نشطة لقضايا المجالات التي تتمتع فيها اللجنة بميزة نسبية.

باء- التنمية الاقتصادية: النتائج التي توصل اليها الفريق العامل الأول

١٨- تعبِّر النتائج التي توصّل إليها الفريق العامل الأول والتي يرد تلخيصها أدناه، عن الأفكار الرئيسة التي ظهرت خلال الاجتماع. وقد اتفق الفريق على مناقشة دور الاسكوا، مركزاً على النهج الواجب اتباعه في قضايا التنمية في المنطقة. وفي هذا السياق ينبغي ان تركز الاسكوا على ما يلي:

(أ) تقصي الحقائق؛
(ب) اجراء بحوث حول القضايا وتحليلها ووضع تصور واضح لها؛
(ج) تحليل السياسات العامة.

١٩- وفي إطار تقصي الحقائق، تبرز للاسكوا أولوية عليا ألا وهي إنشاء قاعدة معلومات وبيانات منسقة ومستمرة وقابلة للمقارنة (تشمل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، والتشريعات). مع ضرورة الربط بين قاعدة معلومات وبيانات الاسكوا وبين قواعد البيانات الالكترونية الدولية الموجودة لدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومقر الأمم المتحدة، ومختلف الهيئات الاكاديمية والمؤسسات البحثية في سائر انحاء العالم.

٢٠- وشدّد الخبراء على ان أنشطة البحث والتحليل التي تقوم بها الاسكوا ينبغي ان تكون وثيقة الصلة بالقضايا التي تواجهها حكومات الدول الأعضاء وأن على الاسكوا ان تحدد وتنشىء قنوات لاتاحة تلك البحوث للدول الأعضاء.

٢١- واتُّفِق على أن تُجرى المناقشات، المتعلقة بقضايا وأولويات التنمية الاقتصادية في المنطقة، في الإطار العام الذي توفره ورقة المعلومات الأساسية التي قدمتها شعبة التنمية الاقتصادية المستديمة. وتم تحديد المجالات الرئيسة التالية:

(أ) الادارة والسياسات على صعيد الاقتصاد الكلي: النمو وعدالة التوزيع؛
(ب) ادارة الموارد، والبيئة؛
(ج) التعاون الاقتصادي على الصعيدين الاقليمي والعالمي؛
(د) التنمية ونقل العلم والتكنولوجيا؛
(هـ) انشاء قواعد بيانات ومعلومات اقتصادية واجتماعية.

٢٢- وركّزت المشاورات اللاحقة على خمسة مجالات رئيسة. وبرزت الأولويات الوارد تلخيصها أدناه.

١- السياسة والتحليل على مستوى الاقتصاد الكلي

(f) التخفيف من وطأة الفقر؛

(ب) ديناميات الفقر؛

(ج) الفقر ورعاية الأسرة؛

(د) التنمية الريفية والتوسع العمراني؛

(هـ) توزّع الدخل والنمو؛

(و) أهمية النهج البنيوي في مقابل النهج الكلاسيكي الجديد، بالنسبة لبلدان المنطقة فيما يخص تحويل الاقتصادات الموجهة الى اقتصادات السوق؛

(ز) أوجه الاختلال الهيكلي، والتوزيع المكاني للنشاط الاقتصادي، مع التركيز بصفة خاصة على امكانات نمو السلع القابلة للتبادل في مقابل السلع غير القابلة للتبادل كوسيلة لتصحيح أوجه الاختلال؛

(ح) المزايا النسبية لبلدان المنطقة في ضوء اتفاق «الغات» الأخير؛

(ط) الادارة الاقتصادية للقطاع العام؛

(ي) حشد الموارد المحلية، مع التركيز على حشد المدخرات في المناطق الريفية والحضرية ولدى العمال واسترجاع رؤوس الأموال العربية الموجودة في الخارج؛

(ك) اداء القطاع الخاص؛

(ل) تحسين الإنتاجية وتعزيز روح ريادة المشاريع.

٢٣- وينبغي للاسكوا، في إطار مهامها، أن تولي الاهتمام اللازم لأهمية تطبيق الديمقراطية في المنطقة. واقترح الخبراء أن تنظر الاسكوا باهتمام بالغ في إمكانية إصدار مؤشّر دوري عن التنمية البشرية ترصد من خلاله التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة استناداً الى مؤشرات تتصل بالقيم الحضارية والبيئة الاجتماعية والسياسية للمنطقة. وأخيراً فيما يتعلق بالدراسات والتحليلات المطلوبة

من الاسكوا وتيسيراً لاجراء هذه الدراسات، اقتُرح انشاء شبكة من المؤسسات البحثية في البلـــدان الاعضاء لمعالجة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يخص هذه الشبكة، فلا بد من نشر نتائج تلـك البحوث والتحليلات في المنطقة من خلال الدوريات، وخاصة صحيفة تعنى بالتنمية الإقليمية.

٢- إدارة الموارد والبيئة

(f) تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب وتحسين الرعاية الصحية؛

(ب) الفوارق في الأجور وآثارها على عملية التنمية وحركة الموارد البشرية؛

(ج) تنبؤات وإسقاطات حركات اليد العاملة بمختلف مهاراتها؛

(د) قضايا المياه (المحافظة على الموارد المائية، وإدارتها واستخدامها، وتسعيرها، واستعـــداد المنطقة للمفاوضات المتعلقة بالمياه)؛

(ه) تسعير الموارد الطبيعية واحتمال نضوبها؛

(و) أثر الصناعات الصغيرة ومشاريع وبرامج المجتمعات الريفية على البيئة؛

(ز) استخدام الأراضي والتصحر.

٣- التعاون الاقليمي والعالمي

(f) وضع تصوّر للتعاون فيما بين البلدان الأعضاء في الاسكوا وتحديد امكانات التعاون الاقليمي؛

(ب) دراسة الآثار الاقتصادية للتسوية السلمية وتحليلها في إطار شامل يتجنّب التحليـــلات الجزئية (من خلال مشروع واحد أو قطر واحد)، ويركز على الأثر الكامل المباشر وغير المباشر للعمليـــة السلمية في جميع بلدان المنطقة؛

(ج) دور الشركات عبر الوطنية وعملياتها:

'١' رصد العمليات؛
'٢' المواءمة ما بين التشريعات؛
'٣' تحليل عمليات الشركات عبر الوطنية من حيث التكلفة والمنافع؛
'٤' آثار التغيّرات الجارية في المنطقة على أنشطة الشركات عبر الوطنية؛

(د) حُسْن استخدام الاستثمار المباشر الأجنبي؛

(هـ) المسائل المتعلقة بالتجارة (تنويع التجارة بما فيها التجارة والخدمات، ولاسيما التجارة البينية؛ والتنبؤ بأنماط التجارة وآليات الربط مع العالم الخارجي؛ وتكوين شبكة معلومات عن التجارة لخدمة المنطقة؛ وتحسين فعالية التجارة عن طريق خفض تكاليف المعاملات)؛

(و) المفاوضات الاقتصادية الدولية والمصالح الاقليمية؛

(ز) أثر التكتلات الاقتصادية على التجارة والتنمية في المنطقة؛

(ح) تحليل الجهود المبذولة لإعادة التعمير (طبيعتها ونمطها) والروابط المشتركة بين إعادة التعمير والتعاون الاقليمي في البلدان المعنية في المنطقة.

٤- تطوير ونقل العلم والتكنولوجيا

(أ) حصر المجالات التي يمكن أن تهم المنطقة والتطبيقات العلمية والتكنولوجية الملائمة لاقتصادات المنطقة؛

(ب) مساعدة الحكومات في تحديد فرص إجراء البحوث المشتركة داخل المنطقة وخارجها؛

(ج) وضع السياسات العملية والبحثية؛

(د) العمل كهمزة وصل بين المنطقة وبين العالم الخارجي فيما يتعلق بالتطورات الهامة في ميدان تطوير ونقل التكنولوجيا.

جيم- التنمية الاجتماعية: النتائج التي توصل اليها الفريق العامل الثاني

٢٤- جرى التنويه بثلاثة جوانب من عمل الاسكوا: (أ) عملها المعتاد بصفتها الأمانة التنفيذية للجنة وكذلك القيام بخدمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة (اعداد التقارير، والتقارير المرحلية عن تنفيذ برنامج العمل، والاستجابة للطلبات المقدمة، وما الى ذلك)؛ (ب) أنشطتها كجهة مركزية لجمع وتوزيع المعلومات؛ (ج) دورها الرائد في الأنشطة البحثية والتنفيذية. وقد ركّز الخبراء على المهمتين الأخيرتين.

١- أنشطة جمع وتوزيع المعلومات

٢٥- ينبغي أن تبدأ الاسكوا في الاعتماد على قاعدة بيانات اقليمية لا تقتصر على الاحصاءات المتصلة بالتنمية الاجتماعية وإجراء البحوث في المنطقة، وإنما تشمل كذلك معلومات ببليوغرافية ومعلومات عن السياسات العامة وغيرها من المعلومات الهامة. على أن تعمل الاسكوا كجهة تنسيق لذلك النشاط. وعلى أن يكون تبادل المعلومات الاحصائية والنصّية المقترح مصحوبا بالسعي لتأسيس قواعد للمعلومات على الصعيد الوطني والمساعدة في استخدام هذه القواعد في اتخاذ القرارات وتبادل الخبرات الوطنية والدولية والاستفادة منها.

٢٦- وهذا يتطلب التنسيق داخل الاسكوا ذاتها، ووضع ترتيبات جديدة فيما يتعلق بأجهزة رسم السياسات في الاسكوا، وتعزيز الروابط مع بلدان المنطقة. وأوصى الخبراء الأمانة التنفيذية للاسكوا بتكوين هيكل شامل يعكس تخصصاتها المتعددة ويتناسب مع هذا العمل الهام.

٢٧- وينبغي للاسكوا أن تعتمد، في بناء قاعدة بياناتها الخاصة بها، اعتمادا أكبر على التقييم الفعلي للجوانب الاجتماعية بدلا من القياسات وحدها. وعند السعي الى وضع المؤشرات ينبغي أن تركز على تحليل العناصر الرئيسة والاعتماد على التحليل النقدي. وينبغي ان توضع المؤشرات في خدمة البلدان محلياً ووطنياً وعربياً.

٢٨- وينبغي أن تطوّر الاسكوا دورها كعامل حفّاز على الاسهام الفكري، وأن تعزز هذا الدور من خلال توفير الفرص والوسائل لإصدار نتائج البحوث والمعلومات المتصلة بالمنطقة ونشرها. ويمكن أن يتم ذلك من خلال بعض المجلات المعتمدة المختارة مثل النشرة السكانية للاسكوا، والتقارير الدورية الموجهة الى صانعي القرارات على سبيل المثال.

٢٩- وينبغي أن تكون الاسكوا منتدى للحوار الاقليمي حول القضايا الجديدة المتعلقة بتحقيق التكامل والمواءمة فيما بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية لبلدان المنطقة. ويمكن أن تقوم الاسكوا بدور رئيس في هذا الصدد. ويمكن أن يتناول المنتدى قضايا مثل الأثر الاجتماعي للعملية السلمية، والتكييف الهيكلي، وإتفاقية «الغات».

٢- الدور الرائد في الأنشطة البحثية والتنفيذية

٣٠- أولى الفريق اهتماماً كبيرا لدور الاسكوا في هذا الميدان، مما يعطي اللجنة دوراً رياديا في التنمية داخل المنطقة وخارجها. وفي هذا الصدد، تم الاتفاق على ضرورة اعتماد نهج بديل متكامل للتنمية يُراعى فيه البُعدْ الحضاري مراعاة كاملة. وتم تحديد نهج التنمية البشرية، بتعريفه الواسع، نهجاً جامعاً يستحق التطوير والتنفيذ في ضوء الخصوصية التي تتسم بها المنطقة.

٣١- ومنطلق هذا النهج هو التنظيم الاجتماعي وليس الهيكل الاقتصادي. والهدف هو تحسين نوعية الحياة من جميع نواحيها، إذ يؤدي ذلك بدوره الى تعزيز قدرة بني البشر في المساهمة في التنمية الاجتماعية العامة، ويؤدي الى بيئة بشرية سليمة وصحية.

٣٢- وعليه، يجب تعزيز التنمية البشرية ومتابعتها من خلال النظر في اتخاذ التدابير التي تلائم خصوصية المنطقة ومنها:

(أ) الاعتماد على قياس وتقييم البيانات والمعلومات الكمّية والكيفيّة؛
(ب) الابتكار والاعتماد على المنهجيات؛
(ج) وضع الاستراتيجيات؛
(د) إعداد السياسات والتشريعات.

٣٣- وفي هذا الإطار، يمكن تحديد المواضيع متعددة التخصصات التالية لما يمكن بذله من جهود داخل الاسكوا:

(أ) الفقر؛

(ب) رصد الأوضاع الاجتماعية في المنطقة ووضع تقارير عنها؛

(ج) أثر النمو الاقتصادي على المجتمع، وأثره على الأسرة والمرأة والشباب والتوسع العمراني، والتباين بين الريف والحضر؛

(د) التكامل والتماسك الاجتماعي؛

(هـ) العمالة المنتجة.

٣٤- ويمكن تحديد ثلاثة أبعاد، عند تنفيذ مهام الاسكوا، هي:

(أ) المجموعات المستهدفة: المرأة، والشباب، والمسنّون، والمحرومون ومنهم اللاجئون والنازحون؛

(ب) المجتمعات المحلية، من المستوى المحلي الى المستوى الوطني، دون مراعاة الترتيب الهرمي الجغرافي والتفرقة بين المجموعات الريفية والمجموعات الحضرية؛

(ج) المؤسسات، الاقتصادية والادارية والاجتماعية منها، بما فيها الأسرة والهيئات الخاصة والتعاونية وغير الحكومية.

٣٥- وناقش الخبراء كذلك أساليب تنفيذ السياسات والبرامج بناء على النهج المذكور أعلاه. وحبّذوا زيادة التركيز على التنمية بمشاركة القاعدة الشعبية، لاسيما على مستوى المجتمعات المحلية.

٣٦- ويمكن أن تؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً خاصاً في هذا الصدد. وينبغي أن تتعاون الاسكوا معها وصولا إلى تصوّر لنهج متكامل نظراً الى أن عمل هذه المنظمات من خلال المشاركة الشعبية يمكن أن يمثّل الخطوة الأولى نحو الديمقراطية.

دال- القضايا القطاعية والمشتركة بين القطاعات: النتائج التي توصل اليها الفريق العامل الثالث

٣٧- شملت مناقشات الفريق العامل الثالث الموضوعات التالية:

١- المياه

(أ) تخطيط وإدارة الموارد المائية على نحو سليم بيئيا؛
(ب) تقدير كمية المياه وتقييم نوعيتها؛
(ج) تخطيط وإدارة التنمية المستديمة للموارد المائية المشتركة؛
(د) إجراء دراسات عن نقل التكنولوجيا وتطوير التكنولوجيات المحلية فيما يتعلق بالموارد المائية غير التقليدية.

٢- الموارد المعدنية

تشجيع استغلال الموارد المعدنية.

٣- الأراضي

تقييم حالة الموارد من الأراضي وإعداد خطط وسياسات لاستخدام الأراضي.

٤- الطاقة

(أ) منظور طويل الأمد لخيارات الطاقة في منطقة الاسكوا؛
(ب) تشجيع استغلال موارد الطاقة المتجددة؛

(ج) شبكات لنقل الطاقة بين دول المنطقة، مع التركيز بصفة خاصة على شبكات الطاقة الكهربائية؛

(د) تخطيط وإدارة موارد الطاقة على نحو سليم بيئيا؛

(هـ) رصد وتحليل الأنشطة المتصلة بالطاقة.

٥- الزراعة وانتاج الأغذية

(أ) تنمية زراعية وريفية مستديمة؛
(ب) تقييم آثار «الغات» على الوضع الغذائي وتشجيع تجارة الأغذية بين دول المنطقة؛
(ج) تدابير لمكافحة التصحر في المنطقة؛
(د) كفاءة استخدام مستلزمات الزراعة؛
(هـ) منظورات طويلة الأمد بشأن الزراعة وانتاج الأغذية في منطقة الاسكوا؛
(و) الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسينها لأغراض الزراعة وانتاج الأغذية؛
(ز) رصد وتحليل حالة الزراعة وانتاج الأغذية.

٦- الصناعة

(أ) تخطيط التنمية الصناعية في المنطقة ووضع الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لذلك؛
(ب) رصد وتحليل حالة التنمية الصناعية في منطقة الاسكوا؛
(ج) تنمية الصناعات الصغيرة؛
(د) إدارة الصناعة على نحو سليم بيئيا، مع التركيز على الموقع الصناعي؛
(هـ) آثار اتفاق «الغات» على الصناعة في منطقة الاسكوا.
(و) تحسين أداء وكفاءة الصناعات القائمة.

٧- النقل والاتصالات

(أ) وضع سياسات وخطط للنقل تتضمن بعض المشاريع المشتركة؛
(ب) رصد وتحليل حالة قطاع النقل وتسهيل النقل وتنظيمه ودراسة آثاره على البيئة؛
(ج) متابعة التطورات الأخيرة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ونشر المعلومات المتصلة بالموضوع.

٨- البيئـــة

(أ) ينبغي أن تؤدي وحدة تنسيق شؤون البيئة في الاسكوا، دورا تنسيقيا في إدخال الأبعـــاد البيئية في المجالات الأخرى التي تتناولها الاسكوا، وأن تساعد في تنفيذ الأنشطة التي تجري في مجـــالات تتصل بها؛

(ب) ينبغي التركيز على القضايا ذات الأهمية الرئيسة للمنطقة وخاصة ما يلي:

'١' تلوّث الأرض والهواء والمياه والتلوّث بالضوضاء؛
'٢' إدارة النفايات؛
'٣' تقييم التأثير على البيئة.

(ج) ينبغي للاسكوا رصد وتحليل القضايا البيئية التي تظهر، لاسيما تلك المتعلقة بالمنطقـــة، وتقديم تقارير عنها وعن التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٩- العلم والتكنولوجيا

(أ) تطوير التكنولوجيات المحلية من أجل التنمية المستديمة؛
(ب) التحديات والفرص الناشئة عن التكنولوجيات الجديدة والمتقدمة؛
(ج) تقييم التكنولوجيا، والتنبؤ التكنولوجي؛
(د) تعزيز التعاون الاقليمي في مجال العلم والتكنولوجيا؛

(هـ) تعزيز الروابط بين البحث والتطوير وسائر مناهج العلم والتكنولوجيا في قطاعي الانتـــاج والخدمات؛

(و) آثار الخصخصة و «الغات» على المؤسسات العلمية والتكنولوجية المحلية وعلى نقـــل التكنولوجيا.

١٠- الاحصاءات والمعلومات

(أ) ينبغي دمج برامج الاسكوا الفرعية المتعلقة بالاحصاءات والمعلومات خدمة لأنشطة الاسكـــوا على نحو أفضل؛

(ب) إنشاء وصيانة قواعد بيانات بالتنسيق مع الأقسام الأخرى في الاسكوا؛

(ج) تحسين تغطية البيانات وموثوقيتها؛

(د) تنمية القدرات الاحصائية في المنطقة؛

(هـ) نشر المعلومات (الاحصاءات والمنشورات) وايصالها الى مستخدميها.

١١- السياحـــة

(f) دراسة اتجاهات السياحة وآثارها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة وحضارتهـــا وتراثها؛

(ب) وضع سياسات لتنمية السياحة؛

(ج) تأثيرات التطورات المقبلة في السياحة على الهياكل الأساسية لمختلف بلدان المنطقة.

هاء- الجلسات العامـة التي عُقدت في اليوم الأخير (٣ شباط/فبراير ١٩٩٤)

ملاحظات الخبراء

٣٨- فيما يلي النتائج التي توصل إليها الخبراء:

(١) التوصيات والأولويات المقدمة من الأفرقة الثلاثة جاءت جد مترابطة بل ومتطابقة. غيـــر أنه أشير الى أن مسألة رؤية الاسكوا لم يتم تناولها على نحو كافٍ.

(٢) اقتُرح أن تقوم الاسكوا بانشاء لجنة لتقييم واستعراض الأولويات، والانتقال من الخطـــوط العامة الى خطة عمل أكثر تحديدا.

(٣) ينبغي التأكيد بصفة خاصة على الصناعات التصديرية.

(٤) ينبغي التأكيد على الأطفال وعلى المرأة والمسنّين والمعوقين.

(٥) لم يتم إبراز سُبُل ووسائل تطوير الموارد البشرية على نحو كافٍ. وفي هذا السيـــاق، يتعين على الاسكوا معالجة قضايا الهجرة من الريف الى الحضر وكذلك الهجرة في المنطقة وآثارهـــا الاجتماعية- الاقتصادية.

(٦) ينبغي للاسكوا أن تعالج القضايا المتعلقة بتدابير التكييف الهيكلي وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية.

(٧) ينبغي للاسكوا أن تقدِّر وتقيِّم الظروف الاقتصادية المرتبطة بنقل التكنولوجيا، ولاسيما في إطار «الغات».

(٨) ينبغي للاسكوا أن تقيم التنمية من حيث الاستدامة.

(٩) رغم أن الاسكوا تُسلِّم بوجود قضايا وأولويات هامة عديدة، فإنها لاتملك، نظرا للقيود المالية التي تواجهها، إلا أن تركز على أُولى الأولويات.

(١٠) بالاضافة الى الحاجة عموماً الى جمع وتطوير قاعدة بيانات احصائية شاملة، فانه ينبغي للاسكوا أيضا أن تسعى الى أن تكون مصدرا للمعلومات المتعلقة بالتشريعات في المنطقة في مجالات مثل المياه والبيئة والاستثمار.

(١١) ينبغي لأي نهج متكامل للتنمية أن يشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن الموارد الطبيعية المتاحة.

(١٢) كي يكون للاسكوا أثر هام على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، ينبغي أن تتوفر لها الموارد البشرية والمالية الكافية، وأن تلقى الحد الأدنى من التعاون والدعم من الدول الأعضاء.

(١٣) ينبغي للاسكوا أن تقوم بدور داعم في تخطيط وإدارة الموارد المائية في بلدان المنطقة.

واو- الملاحظات الختامية للأمين التنفيذي

٣٩- أبدى الأمين التنفيذي الملاحظات التالية:

(١) تَوَلَّى كل فريق من الأفرقة العاملة تغطية مجالات الاهتمام التي يعنى بها.

(٢) أما مجالات الاهتمام المشتركة بين القطاعات والمتعددة التخصصات، فستعالجها الشُّعَب المختلفة للاسكوا في إطار خطة عمل متكاملة.

(٣) تركّز الانتباه على البيئة باعتبارها مجالا ينبغي بحثه في سياق القطاعات المختلفة: وخاصة، تقييم آثار استخدامات العلم والتكنولوجيا والصناعة والزراعة والطاقة والموارد المائية، على البيئة وآثار التغيرات البيئية على نوعية حياة الناس.

(٤) العلم والتكنولوجيا هما المجال الآخر المشترك بين القطاعات الذي ينبغي تقييم استخداماته في الصناعة والزراعة والطاقة والمياه ونوعية حياة الناس.

(٥) التنمية البشرية بأوسع معانيها تشمل الجوانب المادية وغير المادية من الحياة، بما فيها تحقيق الديمقراطية ومشاركة الشعب في اتخاذ القرارات المتعلقة باتجاهات التنمية.

(٦) التطورات الدولية (الخارجية) تقتضي تقييم تأثيرات ونتائج الأحداث الخارجية الدولية، مثل ترابط الاقتصاد العالمي، والتكتّل الاقليمي (مثل الاتحاد الأوروبي واتفاق التجارة الحرة لبلدان أمريكا الشمالية وجولة مفاوضات أوروغواي)، على مختلف القطاعات (العلم والتكنولوجيا، والزراعة والصناعة، والطاقة، والخدمات، وأنماط التجارة في السلع والخدمات، والعمالة) وتحديد وسائل التغلب على التحديات التي تطرحها هذه التغيرات بالنسبة للتنمية في منطقة الاسكوا.

(٧) التطورات الاقليمية تقتضي تقييم ما لعملية السلام في الشرق الأوسط، وتحرير التجارة، والتعمير وإعادة التأهيل، والتعاون الاقليمي، واسترجاع رؤوس الأموال والموارد البشرية العربية من الخارج، من تأثيرات ونتائج على مختلف نواحي التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

(٨) ضرورة تقييم التنمية الريفية من حيث علاقتها بنوعية حياة سكان الريف ومن حيث تأثرها بالتطورات في مختلف القطاعات مثل التكنولوجيا والطاقة والمياه والزراعة والبيئة.

(٩) ضرورة تقييم الفقر من حيث نطاقه وديناميّاته والقضاء عليه.

دور الاسكوا

(أ) جهاز للانذار المبكّر: من خلال تحليل الآثار، ورصد التطورات والاتجاهات؛

(ب) توفير مدخلات في عملية التخطيط من خلال المبادىء التوجيهية لوضع السياسات العامة في مختلف القطاعات ودراسات الجدوى التمهيدية، وصياغة المشاريع؛

(ج) اقتراح بدائل وخيارات للعمل في مواجهة التحديات القائمة.

(د) زيادة الوعي العام من خلال نشر المعلومات وأنشطة جمع وتوزيع البيانات، باستخدام قواعد البيانات (الاحصائية والنصّية) وإصدار منشورات مرجعية وكتيّبات، ومن خلال وسائل الاعلام؛

(هـ) بناء الهياكل المؤسسية للهيئات الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية، والسياسات والبرامج المؤسسية؛

(و) تشجيع التعاون الاقليمي في مختلف القطاعات من خلال تبادل الخبرات والمعارف والمعلومات، ومن خلال الأنشطة المشتركة.